

بيان صحفي حول مؤتمر

الصور الذهنية وفرص التمكين الاقتصادي للمرأة

استكمالاً للبيان الصحفي الأول الخاص بمؤتمر "الصور الذهنية وفرص التمكين الاقتصادي للمرأة" والذي يعقده اليوم المركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة) في إطار أعمال مشروع مرصد المرأة المصرية، تحت رعاية المجلس القومي للمرأة وبالتعاون مع البنك الدولي وسفارة المملكة المتحدة في مصر. وقد ناقش المؤتمر خلال الجلستين فرص وتحديات التمكين الاقتصادي للمرأة وقيم المجتمع المصري نحو التمكين الاقتصادي للمرأة.

وبدأت الجلسة الثانية الأستاذة نهلة زيتون مسئول مشروع مرصد المرأة بالبنك الدولي حيث أكدت سعادتهم بمساندة المرصد والذي يعد الأول من نوعه في الوطن العربي، وعرض د. ماجد عثمان ورقة عن المرأة في قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات حيث أشار إلى أن هذا القطاع واعد ويمكن أن يفتح فرص كبيرة للمشاركة الاقتصادية للمرأة، وقد يكون الاقتصاد الرقمي فرصة لسد الفجوة بين الجنسين في المشاركة في القوى العاملة، ويمكن أن يفتح الفرص أمام النساء لتحقيق تطلعاتهن والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال خلق فرص عمل دائمة ولائقة.

وأشار عثمان إلى أن إحدى أكبر مساهمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تكمن في دعم الرعاية الاجتماعية من خلال تقديم أفضل الخدمات الصحية بما في ذلك الصحة الإنجابية، وتوفير معلومات محدثة وأكثر شمولاً عن الصحة والتغذية، وفرص التعلم مدى الحياة وبناء القدرات، وتعزيز اقتصاد الرعاية ومساعدة المرأة على الحفاظ على التوازن بين دورها المزدوج في رعاية الأسرة والعمل.

وأوضح عثمان أن زادت النسبة المئوية لمستخدمي الهاتف المحمول زيادة كبيرة بين 12/2011 و19/2018 وفي الوقت نفسه اختفت الفجوة بين الجنسين (10 نقاط) وأصبح استخدام الهواتف المحمولة هو السائد، ولوحظ اتجاه مماثل بين مستخدمي الإنترنت.

وعرضت د. رشا رمضان أحد الباحثين المشاركين في المشروع ورقة حول معضلة الانتقال من التعليم إلى سوق العمل حيث أوضحت أن تعليم المرأة شرط ضروري لزيادة مشاركتها الاقتصادية زيادة ملموسة ولكن ذلك لم يكن كافياً لسد الفجوة بين الجنسين في العمل، وفي محاولة لفهم هذا التناقض يتضح أنه ليس الالتحاق بالتعليم وحده هو الذي يؤثر على مشاركة المرأة في قوة العمل، بل إن مستوى التعليم الذي تحصل عليه وجودة هذا التعليم أيضاً لهما أثر بالغ في هذا الصدد. وعلى جانب العرض، فإن النساء، اللاتي ينتمين إلى المجتمعات التي لها قيم محافظة بشأن مشاركة المرأة في القوة العاملة، غالباً ما تميل إلى المشاركة بدرجة أقل في الأنشطة الاقتصادية، أما على جانب الطلب، فإن هيكل الفرص الاقتصادية تمثل محدداً آخر للمشاركة الاقتصادية للمرأة، فعندما تشارك المرأة في قوة العمل، فغالباً ما تكون بلا عمل أو تركز على العمل في القطاعات الخدمية، مثل التمريض أو التدريس، أو في العمالة غير الرسمية وغير المستقرة، مثل قطاع الزراعة، ويفهم ذلك نظراً لأن بعض أنواع العمل تعتبر مقبولة اجتماعياً، وبعض أنواع العمل صديق للأسرة أكثر من البعض الآخر.